توازن الحقوق الناشئة عن عقد النشر

The balancing of Rights That Creat by Contract of ublishing

أ.م.د. ابراهيم عنتر فتحي الحياتي
جامعة تكريت كلية الحقوق

المستخلص

تعتبر المؤلفات العلمية والأدبية من المسائل التي تساهم وبشكل رئيسي في تطور البلدان التي تتم فيها ، وإن إيصال الأفكار التي تحملها هذه المؤلفات للناس غالباً ما تتم عن طريق عقد لنشرها بين المؤلف والناشر، ويُعتبر هذا العقد من العقود المهمة التي اغفل المشرع العراقي عن تنظيم الحقوق المتوازنة الناشئة عنها في القانون المدني رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١ الأمر الذي ارتأينا بحثه في هذه الدراسة. الكلمات المفتاحية (توازن ، الحقوق ، الناشئة ، عقد ، النشر) .

Abstract

The Scientific and Literary authorship Consider from matters that Contribute with main role in developing of Countries that they emerge in them. The Convey of ideas that in eludes these author ship For people. Is always by a Contract of publishing between Considers an important Contracts That Iraqi legist True does not deal with the rights that emerge from the Contract of publishing in Civil Law No (40) 1951 For this reason we decide to research this Subject .

Keywords (balance, rights, emerging, contract, publication).

المقدمة

للإنتاج الفكري دور مهم في بناء الأمم ودوره في ذلك لا يقل عن الإنتاج المادي، فمن سمات الأمم المتقدمة إبداعها الفكري في كل فروع العلم والمعرفة والذي من خلاله يتم إرساء الأسس لجميع صور التقدم حتى أصبح تقدم أي شعب يقاس بما وصل إليه من علم ومعرفة.

فالعلم والثقافة إبداعات إنسانية ينتجها العقل الإنساني، فهي موجودة في عقول مبدعيها ولا يمكن ان تصل الى الكافة مالم يكن هناك وسيلة لنقلها. ويعتبر النشر

من الوسائل التي يتم من خلالها نقل الإبداعات والإنتاج الذهني الى الجمهور، وهو حق مالي للمؤلف يستطيع من خلاله إستغلال مصنفه مالياً، اذ يقصد به قيام المؤلف بإستغلال مصنفه مالياً عن طريق الغير، حيث يتنازل له عن حقة في الاستغلال لقاء مبلغ معين من المال يقدر عادة بنسبة مئوية من ارباح الاستغلال او من قيمة المبيعات ويطلق على النشر احيانا بالنقل غير المباشر للجمهور.

ومن اهم الوسائل لنشر المصنفات العلمية والأدبية، عقود النشر التي تبرم بين المؤلف والناشر التي تنطوي على تحديد الحقوق الناشئة عنها .

وإن لعقد النشر أهمية كبيرة، حيث يعد من التصرفات الشائعة في الحياة العلمية وذلك لإرتباطه بإيصال العلم والمعرفة الى الجمهور من جهة ولأنه يعكس التقدم العلمي والتكنولوجي للبلدان من جهة أخرى.

ولما كان المشرع العراقي لم ينظم احكام توازن الحقوق الناشئة عن عقد النشر في القانون المدني رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١ ، إرتأينا البحث في هذا الموضوع في إطار القوانين العربية الخاصة بحق المؤلف مع ذكر الأحكام الواردة في قانون حماية حق المؤلف العراقي رقم ٣ لسنة ١٩٧١ ، و وجوب إعتباره من العقود المسماة لكثرة تداوله بين الناس من اجل تسهيل التعاقد .

المبحث الأول: ماهية عقد النشر

للتعرف على ماهية عقد النشر لابد من التطرق لتعريفه من جهة ، وخصائصه من جهة أخرى

وللإحاطة بما تقدم سنقسم هذا المبحث إلى المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : تعريف عقد النشر .

المطلب الثاني : خصائص عقد النشر .

المطلب الأول: تعريف عقد النشر

أيا كان العمل الذي قام به المؤلف أدبيا كان ام فنيا ، فقد يتولى نشره بنفسه ، ويقوم بطبعه على نفقته ، ثم يعرض للبيع على الجمهور ، لكن المؤلف قد يتعاقد مع ناشر يقوم بهذه المهمة ، فيطبع الناشر المصنف ويعرضه للبيع ، والتصريف الذي يبرمه المؤلف مع الناشر لهذا الغرض يسمى بعقد النشر^(١).

(١) د. عبدالرزاق السنهوري ، الوسيط في شرح القانون المدني ، ج٧، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٦٤ ، ص٣٢٦.

وعرفه إتجاه فقهي^(١) ، بأنه إتفاق بين المؤلف والناشر يتعهد بمقتضاه المؤلف ان يقدم إنتاجه الذهني الى الناشر ويلتزم الأخير بطبع هذا الإنتاج على نفقته ويقوم بتوزيعه تحت مسؤوليته.

وذهب إتجاه فقهي اخر^(٢) ، إلى تعريف عقد النشر بأنه : عقد يتعاقد بمقتضاه المؤلف او احد مكتسبين الحقوق عنه بأن يتنازل عن عمله ضمن شروط محددة إلى متعاقد يدعى الناشر ، عن حق الصنع او صنع عدد من النسخ عن المؤلف بغية تأمين بثها ونشرها .

أما بالنسبة لموقف التشريعات من تعريف عقد النشر ، فقد ذهب المشرع اللبناني في المادة (١) من قانون حماية الملكية الأدبية والفنية رقم (٧) لسنة ١٩٩٩ إلى أن النشر هو وضع نسخ عن العمل او عن التسجيل السمعي بمتناول الجمهور بموافقة المؤلف او منتج التسجيل السمعي وبكيفية تقي بحاجة الجمهور المعقولة عن طريق البيع او الإيجار او أي طريقة اخرى تنقل ملكية او حيازة نسخة العمل او التسجيل السمعي او حق إستعمالهما .

بينما اورد المشرع الإماراتي في قانون حماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة رقم ٧ لسنة ٢٠٠٢ تعريف للنشر في المادة (١) منه حيث نص على ان النشر : هو إتاحة المصنف او التسجيل الصوتي او البرنامج الإذاعي او أي اداء للجمهور وأيا تكون وسيلة ذلك .

وكذلك كان موقف المشرع الفرنسي في قانون الملكية الأدبية والفنية رقم ٥٩٧ لسنة ١٩٩٢ الذي عرف عقد النشر بأنه : العقد الذي يتنازل بمقتضاه المؤلف او ورثته من بعده وفقا لشروط محددة إلى شخص اخر يسمى الناشر ، عن حق إنتاج او العمل على إنتاج عدد من النسخ للمصنف ، على أن يلتزم هذا الأخير بالطبع والأعلان^(٣)

اما بالنسبة لموقف المشرع العراقي ، فإنه لم ينظم عقد النشر كعقد مسمى بل أخضعه للقواعد العامة في العقد التي جاء بها القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١ ، وبالتالي لم يضع أي مفهوم لعقد النشر وكان الأجر تحديد مفهوم

(٢) انظر: د. عبد الحميد المنشاوي ، حق المؤلف واحكام الرقابة على المصنفات دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، ١٩٩٤ ، ص ٩٣

(٣) انظر: د. محمد خليل يوسف بو بكر، حق المؤلف في القانون، دراسة مقارنة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ٢٠٠٨، ص ١٠٠ وانظر كذلك: د. نعيم مغيب، الملكية الأدبية والفنية والحقوق المجاورة، ط ١، دار الأمل، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠، ٢٦٣.

(١) انظر : المادة (١/ ١٣٢) من قانون الملكية الأدبية والفنية الفرنسي .

لهذا العقد ، إلا أن المشرع العراقي قد عد النشر في قانون التجارة النافذ رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٤ وكذلك الطباعة من الأعمال التجارية إذا كانت بقصد الربح (١) .
لذلك نقترح على مشرعنا العراقي أن يأخذ بالتعريف الآتي لعقد النشر : (عقد يمنح بموجبه صاحب مصنف فكري وفقا لشروط متفق عليها لناشر حق إنتاج كمية معينة من نسخ المصنف المذكور والقيام بنشرها وتوزيعها)
المطلب الثاني: خصائص عقد النشر

لعقد النشر خصائص معينة تميز بها عن غيره من العقود وهي :-
أولاً:- عقد النشر عقد رضائي :

إن عقد النشر عقد رضائي ، يكفي لانعقاده تطابق الارادتين الايجاب والقبول دون الحاجة الى اتباع شكل معين (٢) .

إلا ان المشرع العراقي عالج في قانون حماية حق المؤلف رقم ٣ لسنة ١٩٧١ كيفية تصرف المؤلف في حقوق الانتفاع المنصوص عليها في القانون ،فانشرت المادة(٣٨) منه لصحة التصرف ان يكون مكتوباً ، وان يحدد فيه صراحة وبالتفصيل كل حق يكون محلاً للتصرف ،مع بيان مداه والغرض منه ومدة الاستغلال ومكانه (٣) .

وتشترط الكثير من تشريعات حماية حق المؤلف ،الكتابة في عقود النشر كشرط لصحتها حيث نصت المادة (١٣) من قانون حماية حق المؤلف الأردني رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٢ على أنه : (التصرف يجب ان يكون مكتوباً وهو شرط للإثبات وليس شرط للانعقاد)(٤)

بينما رتب المشرع اللبناني في المادة ١٧ من قانون حماية الملكية الادبية والفنية اللبناني بطلان عقد النشر في حالة عدم الكتابة اذ لا ينعقد هذا العقد شفاهاً(٥).

ويذهب إتجاه فقهي (١) إلى ان شرط الكتابة في عقود النشر إنما هو حماية لحقوق المؤلف والناشر لما في هذا العقد من شروط يجب أن يتضمنها ،ولإثبات

(٢) نظر : المادة (٥ / خامسا) من قانون التجارة العراقي النافذ رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٤
(١) الدكتور كمال قاسم ثروت ،الوجيز في شرح احكام عقد المقاوله ،الجزء الثاني ،مطبعة اوفسيت الوسام ،بغداد ١٩٧٦ ،نبذة ١٤١،ص٣٦٥

(٣) نصت المادة ٣٨ من قانون حماية المؤلف (للمؤلف ان ينقل الى الغير حقوق الانتفاع المنصوص عليها في هذا القانون الا ان نقل احد الحقوق لا يترتب عليه اعطاء الحق في مباشرة حق اخر ويشترط لصحة التصرف ان يكون مكتوباً وان يحدد فيه صراحة وبالتفصيل كل حق يكون محلاً للتصرف مع بيان مداه والغرض منه ومدة الاستغلال ومكانه وعلى المؤلف ان يمتنع عن اي عمل من شأنه تعطيل استعمال الحق المتصرف به) وانظر كذلك المادة (٨) من القانون نفسه .

(٤) المادة ١٣ من قانون حماية حق المؤلف الاردني رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٢ .

(٥) المادة ١٧ من قانون حماية الملكية الادبية والفنية اللبناني ،رقم ٧ لسنة ١٩٩٩ .

الحقوق الناشئة بين طرفيه وكون عقد النشر من العقود التي يحتمل تنفيذها مدة طويلة .

ثانياً : عقد النشر من عقود المعاوضة

المعاوضة ، أن يأخذ كل من الطرفين المتعاقدين مقابلاً لما يعطيه او يلتزم به (٢) ، حيث أن المؤلف ، ينقل الى الناشر حقه في الإنتفاع المالي بمصنفه ، ويأخذ مقابل ذلك مبلغاً معيناً ، كما أن الناشر يدفع المبلغ المعين في العقد ، ويستفيد مادياً من الأرباح التي يحصل عليها نتيجة بيعه لنسخ المصنف . فالمؤلف يستطيع ان يتولى نشر مصنفه بنفسه دون اللجوء الى عقد النشر ، بحيث يتولى طبعه وتوزيعه بنفسه ، ويستفيد مادياً نتيجة بيع نسخ المصنف ، وان ما يحصل عليه المؤلف من ارباح نتيجة بيعه نسخ المصنف المطبوعة يمثل حقه في الإنتفاع المالي بمصنفه(٣)

ففي عقد النشر ينتقل هذا الحق الى الناشر ، ويتولى الناشر طبع المصنف وتوزيعه على نفقته ولحسابه ، بحيث تكون نسخ المصنف المطبوعة ملكاً له ، يبيع هذه النسخ ويحصل على ارباحها ، ويعطي مقابل ذلك مبلغاً معيناً الى المؤلف ، وهكذا نرى ان كلا الطرفين المتعاقدين في عقد النشر يأخذ مقابلاً لما اعطاه .

ثالثاً : عقد ملزم للجانبين

العقد الملزم للجانبين هو العقد الذي ينشئ إلتزامات على عاتق كل من الطرفين المتعاقدين ، وهو يسمى كذلك بالعقد التبادلي وفي هذا العقد يكون كل من المتعاقدين في الوقت نفسه دائماً للأخر ومديناً له(٤) .

وعقد النشر في مشروع القانون المدني يُنشئ الإلتزامات على عاتق كل من المؤلف والناشر ، فالمادة ٨٤٨ من المشروع تنشئ على عاتق المؤلف التزاماً بنقل حقة في الانتفاع المالي بمصنفه الى الناشر ، كما انها تنشئ مقابل ذلك الإلتزام التزاماً على الناشر بنشر المصنف ودفع مبلغ معين الى المؤلف (٥)

(١) انظر د. نواف كنعان حق المؤلف ، (النماذج المعاصرة لحق المؤلف و وسائل حمايته) ، ط ١ ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٤ ، ص ١٣٩ .

(٢) انظر د. عامر محمود الكسواني ، أحكام الإلتزام ، ط ٢ ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٠ ، ص ٥٠ .

(٣) انظر : د. سليمان مرقس ، نظرية العقد ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٥٦ ، ص ٧٧ .

(٤) انظر : استاذنا د. جعفر محمد جواد الفضلي ، الوجيز في العقود المسماة ، (البيع ، الإيجار ، المقاوله) ، ط ٢ ، دار ابن الأثير للطباعة والنشر ، الموصل ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٣ .

(٥) القاضي حميد حسين علي البياتي ، عقد النشر في مشروع القانون المدني العراقي الجديد ، بحث مقدم إلى المعهد القضائي ، بغداد ، ١٩٨٦ ، ص ٢٢ .

رابعاً : عقد النشر عقد مختلط

إن عقد النشر ذو طبيعة مختلطة وهذا يعني بأن عقد النشر مدني بالنسبة للمؤلف وتجارتي بالنسبة للناشر (١) . فلا يعتبر الإنتاج الذهني من قبل الاعمال التجارية، لأنه يستند الى مواهب الفرد وملكاته الطبيعية وما بذله من جهد ، لذلك لا يعتبر التصرف به عملاً تجارياً ، لان هذا الانتاج كما هو واضح غير مسبوق بعملية شراء . فمن الف كتاباً ثم قام بطبعه بنفسه او عن طريق ناشر لم يعتبر عمله تجارياً ولو حقق ربحاً من وراء ذلك ، لان ما يقوم ببيعه ليس الا ثمرة انتاجه الذهني فهو بيع لم يقترن بشراء . غير ان عمل الناشر... يعد عملاً تجارياً . فالناشر او من يشتري حق الطبع يقوم بالمضاربة على فرق سعر طبع الكتاب والاعلان عنه او حفظه وبين سعر بيعه...بينما يعد مدنياً عمل الفنان الذي يقوم ببيع لوحة من انتاجه ابو بيع تمثال نحته او لحن الفه على اساس ان ما يقوم به ما هو إلا نتاج موهبة شخصية لم تقترن بعملية شراء (٢) .

وفي هذا المعني نصت المادة الخامسة من قانون التجارة رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٤، على انه: "تعتبر الاعمال التالية اعمالاً تجارية اذا كانت بقصد الربح ويفترض فيها هذا القصد مالم يثبت العكس .. خامساً: النشر والطباعة والتصوير والإعلان .."

خامساً : عقد النشر من العقود القائمة على الإعتبار الشخصي

يُعتبر عقد النشر من العقود القائمة على الإعتبار الشخصي، فهو يقوم على رغبة متبادلة من الطرفين لنشر العلوم والفنون (٣) ، وهذا يعني بأن شخصية المتعاقدين تكون محل إعتبار في العقد. ومما لا شك فيه، ان شخصية المؤلف تعتبر دائماً محل إعتبار في عقد النشر، لان عقد النشر كما جاء في المادة (٨٤٨) من مشروع القانون المدني "عقد ينقل به المؤلف الى الناشر حقه في الانتفاع المالي بمصنفه .."، وهذا يرتب التزاماً بذمة المؤلف بتسليم مصنفه الى الناشر، فاذا لم يقم المؤلف بهذا الالتزام، لا يجوز اجباره على التنفيذ عينا، بأن يستولي الناشر على الاصول او على نسخة مطابقه للأصل عنوة، فأن هذا يتعارض مع حق المؤلف الادبي في العدول عن نشر مؤلفه اذا رأى ان سمعته الادبية او ان ضميره يقتضي منه ذلك (٤) .

(١) الدكتور عبدالرزاق السنهوري، المصدر السابق، ص ٩٥.

(٢) الدكتور باسم محمد صالح، القانون التجاري-القسم الاول، مطبوعة على الرونيو على نفقة جامعة بغداد لأغراض مجانية التعليم ١٩٨٦_١٩٨٧، ص ٥٠-٥١.

(٣) الدكتور مختار القاضي، حق المؤلف، ج ١، دون مكان وسنة طبع، ص ٢٠.

(٤) القاضي حميد حسين علي البياتي، المصدر السابق، ص ٢٨.

ويترتب على ذلك ايضا بان للناشر ان يرفض تسلم اصول مصنف لم يتمها المؤلف في حياته وانما اتمها بعد موته وورثته او شخص اخر، ولو كان مختصا في موضوع المصنف مالم يكن الباقي من العمل هو مجرد تجميع وترتيب (١) .

اما شخصية الناشر فقد لا تعتبر في كل الاحوال محل اعتبار في عقد النشر ، ولكن قد يستدل من الالفاظ الواردة في العقد او من الظروف التي تم العقد فيها ، على ان المؤلف قصد التعامل مع ناشر معين، لصفات خاصة فيه واذا كانت شخصية الناشر محل اعتبار في العقد فإنه يترتب على ذلك ان العقد ينتهي بموت الناشر ، او بيعه لمتجره ،ولا ينتقل العقد مع جملة العقود الاخرى الى الورثة او الى الناشر الجديد الذي اشتري المتجر إلا بموافقة المؤلف ،وفي كل الأحوال لا يجوز للناشر ان يتفق مع ناشر اخر على النشر من الباطن الا بموافقة المؤلف ، ذلك لان انتقال عقد النشر بمفرده الى ناشر اخر يتوقف على اعتبارات ترجع الى المقدره المالية لهذا الناشر الاخر وسمعته التجارية، ومن ثم وجب الحصول على موافقة المؤلف لجواز النشر من الباطن (٢) .

سادساً: عقد النشر يخضع لأحكام قانون حماية حق المؤلف

أخضع المشرع الاردني هذا العقد لأحكام قانون حماية حق المؤلف من حيث التزامات كل من المؤلف والناشر ،وكذلك التعويض عن هذا العقد ايضا في حالة الاخلال بالعقد ،والمسؤولية العقدية والمسؤولية التقصيرية ، والضمان عن الاضرار المادية والمعنوية التي قد تلحق بطرفي العقد ، وفي حالة عدم وجود نص تطبيق احكام القانون المدني الاردني(٣)

اما في العراق فإن عقد النشر كما اشرنا سابقا لم ينظم في القانون المدني العراقي ،لذا فهو يخضع للقواعد العامة في العقد.

المبحث الثاني: أحكام عقد النشر

للبحث في أحكام عقد النشر سنقسم هذا المبحث إلى المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : أشكال عقد النشر .

المطلب الثاني : أركان عقد النشر .

المطلب الأول: أشكال عقد النشر

هناك اكثر من شكل لعقد النشر الشائعة حاليا يلجأ إليها المؤلف للتنازل عن حقه المالي للناشر، لنشر مؤلفه بين أفراد الجمهور والتي من خلالها يتنازل

(١) الدكتور السنهوري ،المصدر السابق،ص٣٣،هامش ٢ .

(٢) الدكتور السنهوري ،المصدر السابق، ص ٣٣٠ .

(٣) .الدكتور محمد خليل يوسف ابو بكر، المصدر السابق، ص٩ .

المؤلف عن حقه المالي دون الحق الأدبي الذي لا يجوز التنازل عنه. وهذه الأشكال نذكرها على النحو الآتي :

أولاً - عقد بيع

- وصورة هذا العقد الأولى : بأن المؤلف يتنازل عن حقه المالي للناشر تنازلاً غير محدود من قيام الناشر بطباعة ونشر وتوزيع والعرض للبيع ونشره إلكترونياً، واستيراده و تصديره وبيع هذا العمل لحسابه دون تحديد عدد الطابعات أي ان المؤلف يبيع حقه في استغلال عمله أو مصنفة مقابل أن يدفع له مبلغ متفق عليه ومعين ، دفعة واحدة او عدة دفعات وهذا العقد ملزم للطرفين ورضائي تنازل من المؤلف للناشر الحق في استغلال مصنفة مقابل ثمن معين ، وهو عقد البيع.

- والصورة الثانية: وهذه الصورة يتنازل المؤلف عن حقه المالي في مصنفة او عمله نزول غير محدود مقابل أن يقوم الناشر بطبع العمل المتفق عليه طبعات محدودة العدد والنشر والتوزيع والعرض للبيع والاستيراد والتصدير والنشر الإلكتروني مقابل مبلغ محدد يدفع فيه الناشر للمؤلف مبلغ معين دفعة واحدة أو على دفعات . وهذا العقد أيضا ملزم للطرفين وهو عقد رضائي ولا يتنازل فيه المؤلف عن الحق المعنوي بموجب هذا العقد

ثانياً - عقد المقاوله

عرف المشرع العراقي عقد المقاوله في المادة (٨٦٤) من القانون المدني والتي تنص على انه ((المقاوله عقد به يتعهد به احد الطرفين ان يصنع شيئاً او يؤدي عملاً لقاء اجر يتعهد به الطرف الاخر))

كما عرفت المادة (٧٨٠) من القانون المدني الأردني رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٦ عقد المقاوله بأنه عقد يتعهد أحد طرفيه بمقتضاه بأن يصنع شيئاً أو يؤدي عملاً لقاء بدل يتعهد الطرف الآخر . وهو عقد رضائي ملزم للطرفين ، وهذا العقد يحتفظ المؤلف بحقه في استغلال مصنفة مالياً ، ويعهد الى الناشر بطباعة المصنف على حساب المؤلف ، ويقوم الناشر ببيعه وتوزيعه ونشره وعرضه للبيع ونشره إلكترونياً . وكذلك من اموال والمؤلف و الطباعة حق للمؤلف ، ويقوم الناشر بالتوزيع والبيع على الجمهور ، مقابل ذلك يتقاضى الناشر مبلغ معين عن كل نسخة يتم بيعها وبهذه الحالة تكون أمام عقد مقاوله .

وهناك صور أخرى ، هو أن يطلب او يعهد الناشر إلى عدة مؤلفين او مؤلف بأن يقوموا بعمل مقال في كتاب او مجلة او غيرها مقابل أن يتقاضى كل المؤلف عن هذا الجزء اجر معين عن عمله من الناشر وهنا يكون المؤلف مقاول والناشر

صاحب العمل وفي كلتا صورتين يبقى العقد عقد نشر و محتفظ بذاتية عقد النشر^(١).

ثالثاً - عقد مشاركة

يقوم هذا العقد على قيام المؤلف بمشاركة الناشر على استغلال المصنف عن طريق المشاركة في الطباعة والنشر والتوزيع والبيع والنفقات مشتركة بين الطرفين ومحل الاستغلال هو المصنف ولكل شريك نسبة يتفق عليها من الربح والخسارة . وإذا أراد المؤلف أن يشارك الناشر في يساهم هذا الأخير في الربح والخسارة فإن ذلك يجوز ويكون العقد في هذه الحالة شركة على الصور التالية : يساهم المؤلف بمؤلفة ، ويساهم الناشر بنفقات طبعه مثلاً وتكون النسخ ملكاً للشركة، ويكون لكل شريك نسبة يتفق عليها في الربح والخسارة^(٢) .

إلا أن القانون الفرنسي يعتبر هذا العقد بمثابة عقد نشر في المادة (١٣٢) الفقرة الأولى والذي بموجبه يكلف المؤلف أو احد مكتسبي الحقوق عنه الناشر القيام بنشر المؤلف وفقك قياسات وأعداد محدودة ويقوم نشره وتوزيعه على إن تقاسم الأرباح والخسائر حسب النسب المتفق عليها وهو أقرب إلى شركة توصيه بسيطة^(٣).

رابعاً - عقد عمل

أن قانون حماية حق المؤلف الأردني في المادة (٦) منه قد حددت حقوق العامل الذي يتوصل خلال عمله الى ابتكار في مجال حقوق الملكية الفكرية. اذ يعود الابتكار للمؤلف الا إذا تم الاتفاق على غير ذلك^(٤). والمادة (٢) من قانون العمل الأردني تحدد حقوق الملكية الفكرية لكل من صاحب العمل والعامل بالاتفاق خطياً بينهما^(٥).

اما المادة (٨٠٥) من قانون العمل الأردني فقد عرفت العمل على انه : ((عقد يلتزم أحد طرفيه بأن يقوم بعمل لمصلحة الآخر تحت إشرافه أو إرادته لقاء أجر)) واطراف عقد العمل هم المؤلف وهو العامل والناشر صاحب العمل . والعمل هو الإبتكار الأدبي او الفني أو العلمي ومثال ذلك الصحفي الذي يلزم بإعداد وتحرير المقالات في الصحف المحلية أو المؤلف الذي يكتب بانتظام

(١) انظر : د. محمد خليل يوسف ابو بكر، المصدر السابق، ص ١١

(٢) د. عبد الرزاق السنهوري ، الوسيط في شرح القانون المدني ، ج٨ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ٣٠٠ .

(١) للتفاصيل أنظر : د. نعيم مغيب ، المصدر السابق، ص ٢٦٤

(٢) المادة (٦) من قانون حماية حق المؤلف الاردني أ- اذا تم ---- المصنف لحساب شخص اخر فإن حقوق التأليف يعود للمؤلف المبتكر إلا اذا اتفق خطياً على غير ذلك.

(٣) المادة (٢) من قانون العمل الاردني رقم (٤٦) لسنة ١٩٩٦م

مقالات تنشر في المجلة او الجريدة مقابل اجر وكان المؤلف خاضعا لتوجيه صاحب المجلة أو الجريدة مقابل اجر وكان المؤلف خاضعا لتوجيه صاحب المجلة او الجريدة . أما إذا لم يكن خاضعا لتوجيه صاحب المجلة فيكون حينها العقد مقاوله وليس عمل^(١).

خامساً - عقد العرض المسرحي

إن من صور تصرف المؤلف في استغلال الحق المالي للمصنف التي يلجأ عادةً إليها المؤلف في العمل المسرحي أو مخرج الفيلم السينمائي أو واضع القصة الموسيقية أو ملحن القطعة الغنائية ،الإداء العلني لهذه الأعمال ونقلها للجمهور وللمؤلف حق اداء المصنفات الموسيقية لنقلها الى الجمهور سواء كان عن طريق العزف او التوقيع الموسيقي للصوت. والاداء العلني للمسرحيات عن طريق التمثيل المسرحي والتلاوة العلنية للأعمال الفنية أو الأدبية من ألقاء الشعر شفاهاً على الجمهور من خلال المسرح كذلك أو نقل ذلك علناً عن طريق التلفاز او الإذاعة او من خلال السينما .

في هذه الأعمال يتعاقد المؤلف مع صاحب المسرح أو السينما أو إدارة الإذاعة أو التلفاز لنقل العمل للجمهور. والاداء العلني هو ما يسمى بعقد العرض المسرحي وقد يكون هذا العقد على شكل عقد مقاوله أو عقد بيع .

ويكون عقد العرض المسرحي على صورة عقد مقاوله اذ يتعاقد المؤلف مع صاحب المسرح بأن يقوم المؤلف بعرض العمل الفني أو الأدبي على المسرح ويتكفل بكافة المصاريف ويتقاضى الإيرادات مقابل أن يدفع إلى صاحب المسرح مبلغ معين يتفق الطرفان عليه أو نسبة معينة من الإيراد. أما إذا قدم المؤلف العمل الفني الادبي إلى صاحب المسرح ليتكفل صاحب المسرح كل المصاريف والنفقات ويتقاضى الإيرادات مقابل دفع مبلغ محدد إلى المؤلف ففي هذه الحالة تكون أمام عقد بيع لحق المؤلف في نشر عمله عن طريق المسرح . وأحيانا قد يطلب صاحب المسرح من المؤلف بوضع عمل فني أو ادبي كقطعة موسيقية أو غناء أو تمثيل أو مسرحية لنقلها الى الجمهور ففي هذه الحالة يكون العقد بصورة عقد مقاوله ويكون المؤلف فيها المقاول وصاحب المسرح هو صاحب العمل.

ويلزم كل من المؤلف والمتعهد أو صاحب المسرح بأن يحدد المدة الزمنية لهذا العقد وحدود العقد في الاستعمال والإستغلال لحق المؤلف وحق التنازل الى الغير والموافقة عليها وعدم تجاوز حدود العقد والمحافظة على الحقوق المالية للمؤلف واحترام حقوقه المعنوية . وكذلك الاتفاق على تسليم الملف لصاحب

(٤) د. عبد الرزاق السنهوري ، الوسيط، ج ٧ ، المصدر السابق، ص٣٢٨، هامش ٣ .

المسرح العمل المطلوب ادائه في الأوقات المحددة ، والمتفق عليها وعدد مرات الأداء واسترداد العمل ، ويلزم صاحب المسرح او السينما او إدارة الإذاعة والتلفاز بالأداء العلني والتمثيل والعرض في الميعاد المتفق عليه وبذل الجهد في إنجاح العمل من خلال الإعلانات وضع كل الإمكانيات في إنجاح العمل من خلال وضع أشخاص قادرين على تنفيذ العمل وكذلك الالتزام بدفع المبلغ المتفق عليها أو الايراد المتفق عليه في العقد . ويكون للمؤلف بصفته مالكا لمصنفة الحق في استغلال أو تصرف به أو التفرع عن الحقوق المالية المتفرعة عنه أو عن بعضها ، استغلال المصنف من قبل المؤلف يتم عادة عن طريق عقود يجريها مع الغير كعقد الطباعة والنشر ، وعقد العرض أو التمثيل وعقد الإنتاج السمعي والبصري ، وعقد التكليف السمعي البصري وسواها (١).

المطلب الثاني: أركان عقد النشر

لعقد النشر أركان ثلاثة هي التراضي و الإنتاج (العمل) والأجر كما يجب أن يكون هناك سبب ولا شيء يقال في السبب فيحال ذلك الى النظرية العامة في السبب فيبقى التراضي والمحل.

الركن الأول : التراضي

عقد النشر عقد رضائي يكفي لانعقاده تطابق الإرادتين الإيجاب والقبول . دون حاجة الى اتباع شكل معين ، والتراضي في عقد النشر لا يقوم في الأصل على اعتبارات في شخص الناشر مالم تدل الظروف على أن المؤلف قصد التعاقد مع ناشر يتمتع بصفات معينة ويترتب على ذلك أن موت الناشر أو بيعه لمتجره لا ينهي عقد النشر، بل ينتقل العقد الى الورثة أو إلى الناشر الجديد الذي اشترى المطبعة ، ومع ذلك لا يجوز للناشر أن يتفق مع ناشر آخر على النشر من الباطن إلا بموافقة المؤلف (٢).

وقد إشتراط المشرع الأردني في المادة (١٣) من قانون حماية المؤلف رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٢ أن يكون عقد النشر مكتوبا ، و أن شرط الكتابة في القانون الأردني هو لإثبات العقد، ولا يجوز إثباته فيما بين المتعاقدين إلا خطياً وليس شرط الانعقاد بينما أشتراط المشرع اللبناني في المادة(١٧)(٣).

على أن يكون عقد النشر خطياً تحت طائلة بطلان من هذا العقد إذا ان هذا

(١) انظر : د. ادوارد عيد ، حق المؤلف والحقوق المجاورة ، ط١ ، منشورات زين الحقوقية ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠١ ، ص ٣ .

(١) انظر : استاذنا د. جعفر الفضلي ، المصدر السابق ، ص ٥٧١ .

(٢) المادة (١٧) من قانون حماية الملكية الادبية والفنية اللبناني ، رقم ٧٥ لسنة ١٩٩٩

الشرط هو ركن شكلي يضاف الى أركان عقد النشر في القانون اللبناني . للمحافظة على حقوق المؤلف المادية والمعنوية ، وبيان الحقوق المتنازل عنها ومدة العقد وحدوده ، والتزامات كل من المؤلف والناشر^(١) .

والرضا كما ذكرنا سابقا شرط ضروري لإنعقاد عقد النشر ، ويجب أن تكون الإرادتين متطابقتين بالاتفاق على المسائل الجوهرية في العقد والمسائل التفصيلية والمقصود بالمسائل الجوهرية هي طبيعة العقد وهو عقد النشر وموضوعه والمصنف المتفق عليه والحقوق المتنازل عنها والأجر والمدة الزمنية ثم المسائل التفصيلية فيما يتعلق بالتسليم وإجراء التصحيح وعمل البروفات ، وعدد النسخ ، وكيفية الأداء ، والحقوق المتنازل عنها ، وحدود العقد .

ويشترط في الرضا أن يكون كلاً من طرفيه أهلاً لإبرامه ، وإرادتهما خاليا من عيوب الرضا ، والأهلية شرط لإنعقاد العقد وأن هذا العقد تتوقف سلامته على خلوه من عيوب الرضا وهي الإكراه والتعزير والغبن والغلط . والرضا في عقد النشر فيما بين المؤلف والناشر يكون فقط على التنازل عن الحق المالي للمؤلف ، وموضوعه الحق المالي فقط ، بحيث يبقى للمؤلف الحق المعنوي الذي لا يجوز أن يكون موضوعاً للعقد ، أو التنازل عنه^(٢) .

الركن الثاني : المحل

المحل هنا مزدوج فهو من جهة المؤلف الإنتاج وهو بالنسبة للناشر الأجر .

أولاً / الإنتاج :

الإنتاج سواء كان فنياً أو أدبياً أو علمياً يصلح أن يكون محلاً لعقد النشر^(٣) ، وهو موضوع العقد ، في أي فرع من فروع العلوم أو الآداب أو الفنون وكذلك الترجمة لهذا المصنف، وكذلك الأعمال الفنية يمكن أن تكون محلاً لعقد النشر ، كالرسم والنقش والغناء والتلحين والقطع الموسيقية ، والتصوير والصور والمسرحيات وأفلام السينما ، والتمثيل والزخرفة .

وأيضاً الأعمال الأدبية التي يمكن أن تكون موضوعاً أو محلاً لعقد النشر، كالكتب والكتيبات والأعمال الشفوية المحاضرات والخطب وترجمتها . والأعمال العلمية كالكتب العلمية في مجال العلوم . والاتفاق على العمل الأدبي أو الفني محل النشر يعين عادةً الشكل الذي يطبع فيه المؤلف وعدد الطباعات التي يحق للناشر

(٣) انظر : د. محمد خليل يوسف ابو بكر ، المصدر السابق ص ٨

(١) انظر : د. محمد خليل يوسف ابو بكر ، المصدر السابق ص ٩ وما بعدها

(٢) انظر : استاذنا د. جعفر الفضلي ، المصدر السابق ، ص ٤٦٨ .

إصدارها و عدد النسخ في كل طبعة والتمن الذي تباع به النسخة لإفراد الجمهور^(١).

وفي حالة عدم تعيين الشكل والسعر فإن ذلك يخضع للعرف ، والتنازل عن عمل فني لا يعني أن للناشر حق استغلاله في غير العمل المحدد له فلا يحق للناشر استغلال العمل موضوع النشر في غير ما تم التعاقد من أجله فلا يستطيع أن يحوله إلى عملية مسرحية ولا يحق له ترجمته أو تعديله وتغييره بدون إذن مؤلفه^(٢).

كما أنه لا يجوز أن يشتمل العقد والتعاقد على أشياء مستقبلية في غير مجال حق المؤلف، اذ نصت المادة (١٤) من قانون حماية حق المؤلف الأردني على أنه ((يُعتبر باطلاً تصرف المؤلف في مجموع إنتاجه الفكري المستقبلي))^(٣) والمادة (١٨) من قانون حماية الملكية الأدبية والفنية اللبنانية تنص على ((إن التفرغ الشامل المسبق في أعمال مستقبلية هو باطل))^(٤).

وكذلك المادة (١٥٣) من قانون حماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة المصري ((يقع باطلاً مطلقاً كل تصرف للمؤلف في مجموع إنتاجه الفكري المستقبلي))^(٥).

ثانياً/ الأجر :

يختلف الأجر باختلاف الصور المتعددة لعقد النشر فقد يكون الاجر على عاتق الناشر أو على عاتق صاحب الإنتاج .

فالناشر يكون هو الطرف الذي يدفع الأجر إلى المؤلف فيكون بذلك هو رب العمل الذي قام المؤلف بكتابة مقالة او بحث يتولى الناشر نشره في مجلته حيث يتفق الناشر مع المؤلف على اجر معين لقاء مساهمته متى يتم عادة دفعه عند تسليم المؤلف للمقالة ويكون عادة محدد بمبلغ جزافي . وإذا كان الإنتاج كتاباً وتولى الناشر طبعه ثم يبيعه فإن المؤلف يكون هو رب العمل ويلتزم بالتالي بدفع الأجر للناشر حيث يكون هذا الأخير مقاولاً ويحدد اجر الناشر عادة بنسبة مئوية كالرابع او الثلث او النصف من ثمن كل نسخة من نسخ الكتب التي يتم بيعها^(٦).

(٣) د.محمد كامل مرسي ، شرح القانون المدني الجديد ، العقود المسماة ، ج٤ ، دار النشر للجامعات المصرية، القاهرة ، ١٩٥٣ ، ص ٥٥٢

(٤) انظر : د. نعيم مغيب ، مصدر سابق ، ص ٢٥٥ .

(١) المادة (١٤) من قانون حماية حقوق المؤلف الاردني رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٢

(٢) المادة (١٨) من قانون حماية الملكية الادبية والفنية اللبنانية رقم (٧٥) لسنة ١٩٩٩

(٣) المادة (١٥٣) من قانون حماية المؤلف والحقوق المجاورة المصري رقم ٢٩ لسنة ٢٠٠٢

(٤) استاذنا د. جعفر الفضلي ، المصدر السابق ، ص ٤٦٨ و ٤٦٩ .

وإذا كان عقد مسرحي او اداء علني يكون ايراداً ، اذ نصت المادة (١٧) من قانون حماية الملكية الأدبية والفنية اللبناني ((تنص الزامياً على مشاركة المؤلف بنسبة مئوية من الإيرادات عن عمليات الاستغلال والبيع^(١)). وقد يكون البديل مقطوع يمكن تحديده من قبل أطراف العقد ، مثل المصنفات الكتابية ونشر الصحف . أما البديل النسبي فقد يكون في الأعمال السمعية والبصرية ، والمسرح والاداء العلني ، وقد يكون في الأعمال المكتبية إذا كانت هناك نسبة إيراد من الكتب المباعة^(٢))

المبحث الثالث: الآثار الناشئة عن عقد النشر

للبحث في الآثار الناشئة عن عقد النشر لابد من التعرف على الحقوق التي يتمتع بها طرفيه كل من المؤلف و الناشر وللاحاطة بما تقدم سنقسم هذا المبحث إلى المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : حقوق المؤلف الناشئة عن عقد النشر .

المطلب الثاني : حقوق الناشر الناشئة عن عقد النشر .

المطلب الأول:حقوق المؤلف الناشئة عن عقد النشر

اثار موضوع تحديد الطبيعة القانونية لحق المؤلف الكثير من الجدل على كافة المستويات ومرد ذلك كما يرى الفقه^(٣)، الى كون هذا الحق لا يندرج تحت اي من التقسيمات التقليدية للأموال والحقوق من جهة ، والى كونه يتضمن عنصرين متعرضين احدهما مادي والآخر أدبي ، اضافة الى اشتراك هذا الحق مع حق الملكية في بعض الخصائص واختلافه في خصائص اخرى ، وكذلك اشتراكه مع الحقوق الشخصية في جوانب واختلافه من جوانب اخرى ، الأمر الذي يضفي عليه طبيعة خاصة يصعب معها تعريفه وتحديده .

وإزاء ما تقدم سنقسم هذا المطلب إلى الفرعين الآتيين :

الفرع الأول : الحقوق الأدبية للمؤلف .

الفرع الثاني : الحقوق المالية للمؤلف .

الفرع الأول: الحقوق الأدبية للمؤلف

كما ذكرنا سابقا ان القانون المدني العراقي اغفل الى حد كبير حماية الملكية الفكرية الفردية اذ انه اشار اليها اشارة بسيطة لا تتعدى مادة او مادتين لكن

(٥) المادة (١٧) من قانون حماية الملكية الادبية اللبناني رقم ٧٥ لسنة ١٩٩٩

(٦) د. محمد خليل يوسف ابو بكر ، المصدر السابق ، ص١٧ .

(١) انظر: د. اسامة نائل المحيسن ، الوجيز في حقوق الملكية الفكرية ، ط١ ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠١١ ، ص ١٨٠ .

المشرع العراقي تولى تنظيم هذه الملكية في قانون خاص في تشريع منفرد ألا وهو قانون حماية حق المؤلف رقم ٣ لسنة ١٩٧١+ الذي تولى تنظيم هذه الحماية بشكل دقيق، فقد ذكر في المادة (١٠) من هذا القانون صور الحق الأدبي والتي جاء فيها : (للمؤلف وحده الحق في ان ينسب اليه مصنفه وله او لمن يقوم مقامه ان يدفع اي اعتداء على هذا الحق، وله كذلك ان يمنع اي حذف او تغيير في المصنف. على انه اذا حصل الحذف او التغيير في ترجمة المصنف مع ذكر ذلك فلا يكون للمؤلف الحق في منعه الا اذا اغفل المترجم الاشارة الى مواطن الحذف او التغيير او ترتب على الترجمة مساس بسمعة المؤلف ومكانته الثقافية او الفنية). وفي ضوء الموضوع جاءت المادة (٥) من القانون الإماراتي رقم ٧ لسنة ٢٠٠٢ المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة على ذكر هذه الصور قائلة: (يتمتع المؤلف وخلفه العام بحقوق ادبية غير قابلة للتقادم او التنازل عن المصنف وتشمل هذه الحقوق مايلي :

- ١- الحق في تقرير نشر المصنف لأول مرة .
- ٢- الحق في نسبة المصنف اليه.
- ٣- الحق في الإعتراض على اي تعديل للمصنف اذا كان في التعديل تشويه او تحريف للمصنف او اضرار بمكانة المؤلف.
- ٤- الحق في سحب مصنفه من التداول اذا طرأت اسباب جدية تبرر ذلك ، وبياشر هذا الحق عن طريق المحكمة المختصة مع إلزامه بأن يدفع تعويضاً عادلاً مقدماً الى من آلت اليه حقوق الإستغلال المالي ، وذلك في الأجل الذي تحدده المحكمة ، وقبل تنفيذ الحكم بالسحب وإلا زال كل أثر للحكم).
- كما بينت المادة(١٦) من نفس القانون نطاق حماية اصحاب الحقوق المجاورة بصورته الأدبية حيث جاء فيها :
- ((يتمتع فنانون الأداء وخلفهم العام بحق ادبي لا يقبل التنازل او التقادم يخولهم ما يلي:

١. الحق في نسبة الاداء اليهم سواء كان الاداء حيا او مسجلاً.
٢. الحق في منع أي تغيير او تحريف أو تشويه او تعديل في ادائهم من شأنه الاضرار بمكانتهم .
- وتباشر الوزارة هذا الحق الادبي بعد انقضاء مدة حماية الحقوق المالية المنصوص عليها في هذا القانون بهدف المحافظة على ادائهم بالصورة التي ابدع عليها))

أما المشرع الاردني فقد كان له الرأي ذاته حيث ذكر في المادة الثامنة^(١) من قانون حماية المؤلف بأنه: للمؤلف وحده:

(أ) - الحق في ان ينسب اليه مصنفه وان يذكر اسمه على جميع النسخ كلما طرح المصنف على الجمهور الا اذا ورد ذكر المصنف عرضا أثناء تقديم اخباري للإحداث الجارية.

(ب) - الحق في تقرير نشر مصنفه وفي تعيين طريقة النشر وموعده .

(ج) - الحق في اجراء اي تعديل على مصنفه سواء بالتغيير او التنقيح او الحذف او الإضافة.

(د) - الحق في دفع اي اعتداء على مصنفه وفي منع اي تشويه او تحريف او اي تعديل اخر عليه او اي مساس به من شأنه التأثير على سمعته وشرفه على انه اذا حصل اي حذف او تغيير او اضافته او اي تعديل اخر في ترجمة المصنف ، فلا يكون للمؤلف الحق في منعه الا اذا اغفل المترجم الاشارة الى مواطن هذا التعديل او ترتب على الترجمة مساس بسمعة المؤلف ومكانته الثقافية او الفنية او الاخلال بمضمون المصنف.

(هـ) - الحق في سحب مصنفه من التداول اذا وجدت اسباب جدية ومشروعه لذلك ويلزم المؤلف في هذه الحالة بتعويض من آلت اليه حقوق الاستغلال المالي تعويضاً عادلاً.

فالحق الأدبي للمؤلف يعتبر من اهم الجوانب المتصلة بالملكية الفكرية فهو ينصب على حماية شخصية المؤلف كمبدع للمصنف وحماية المصنف ، ويمكن القول بأن الحق الادبي للمؤلف ينطوي على وجهين الاول : يتمثل في احترام شخصية المؤلف باعتباره مبدعاً ، والثاني : يتمثل في حماية المصنف باعتباره شيئاً ذا قيمة ذاتية بصرف النظر عن مؤلفه^(٢) .

ولهذا الحق خصائص معينة تميزه عن بقية الحقوق الاخرى ، فيعتبر كالحقوق المتعلقة بالشخصية بحيث لا يجوز التصرف فيه او الحجز عليه ، كما انه حق دائم ولا يقبل التأقيت بمدة معينة حيث يبقى طوال حياته ويظل قائماً بعد مماته ، بخلاف ما هو عليه الحال بالنسبة لحق الاستغلال المالي ، الذي قيده بمدة محددة وهي حياة المؤلف وعدد من السنوات بعد وفاته ، ذلك يعني ان الحق الادبي يبقى حتى بعد انقضاء المدة المحددة للحق المالي ، ولا ينتهي الا عندما ينسى المصنف نهائياً . ويتولى مباشرة الحق الادبي للمؤلف بعد وفاته وورثته وخلفاؤه

(١) انظر : المادة (٨) من قانون حماية المؤلف الاردني رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٢ .

(٢) انظر : د. اسامة نائل المحيسن ، المصدر السابق ، ص ١٨٣ .

وهذا ما جاءت به المادة (٥) من قانون حقوق المؤلف الاماراتي رقم ٧ لسنة ٢٠٠٢، حيث نصت على تمتع المؤلف وخلفه العام بحقوق ادبيه غير قابلة للتقادم او التنازل عن المصنف .

أما فيما يتعلق بـ صور الحق الادبي للمؤلف فهو يتضمن وحسب ما جاءت به النصوص القانونية المذكورة أعلاه :

أ- حق المؤلف في نشر مصنفة لأول مرة

للمؤلف الحق وكل الحق في تقرير ما اذا كان مصنفه قابلا للنشر او لا فهو يملك سلطة تحديد نشره من عدمه ، وفي اي زمان يشاء ودون تدخل من احد ، الا اذا ما توفاه الله حيث ينتقل هذا الحق الى ورثته مالم يكن قد اوصى بعدم نشره .

فالمؤلف هو الشخص الذي يستطيع ان يقرر ما اذا كان المصنف على النحو الذي وصل اليه قد اكتمل وأصبح صالحا للنشر أو ما زال بحاجة الى تحسينات اضافية ، فالمصنف سيحمل بلا شك اسم المؤلف لذا فان النقد والثناء من جانب الافراد سيوجه اليه ، لذا فلا يمكن لاي كان ان يجبر المؤلف على نشر مصنفة في الوقت الذي لا يراه صالحا للنشر .

ب- حق المؤلف في نسبة مصنفة اليه

وكما ينفرد المؤلف باتخاذ الوقت الذي يشاء في نشر مصنفة فان له الحق ايضا في نسبة مصنفة اليه ، وذلك باستخدام الاليه التي يراها مناسبة كأن يشير الى اسمه على جميع نسخه خاصة فيما اذا كان مصنفا فرديا او مشتركا ، اما اذا كان مصنفا جماعيا فأن الرأي يتجه الى القول باعتبار الشخص الطبيعي او المعنوي الذي أنتجه ووجه القائمين على اعداده مؤلفا للمصنف الجماعي وله ممارسة هذا الحق (١) .

ت- حق المؤلف في تعديل مصنفة

فقد يقرر المؤلف اجراء بعض التعديلات على مصنفة على نفقته الخاصة وتحت مسؤوليته فأنه لا اشكال يذكر في هذه الحالة حيث انه يعدل في مصنفة دون التعرض لمصالح اي من الغير ، إلا ان المشكلة التي تثار وتواجه المؤلف حينما يقرر المؤلف نشر

مصنفة ويتفق مع ناشر معين للقيام بنشر المصنف ثم يقوم المؤلف بعد ذلك بإدخال التعديلات من شأنها تغيير المضمون الادبي للمصنف او تؤدي الى زيادة نفقات

(١) انظر: د. علي سيد قاسم ، حقوق الملكية الفكرية في قانون دولة الامارات العربية المتحدة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٣٤

النشر مثلا خلال فترة التعديل بحيث ينتج عن هذا التعديل قيام الناشر بمراجعة حساباته وتقييمه فيرفض التعاقد لان المصنف اصبح مختلفا عما تم الاتفاق عليه . وفي مثل هذه الاحوال يجب التمييز بين فرضين : الاول فيما اذا كانت التعديلات بسيطة لا تمس بجوهر المصنف كالتعديلات التي تجرى على المحاضرات فان اجراءها لا يترتب عليه اية نفقات اضافية وهي مقبولة ، اما الفرض الثاني فيتمثل في ادخال بعض من التعديلات الجوهرية التي تؤدي في الغالب الى المساس بموضوع المصنف ، فان هذه التعديلات لا يجوز ادخالها الا اذا كانت هناك مبررات قوية كذلك المتعلقة بسمعة المؤلف او مكانته ، وفي مثل هذه الاحوال يلزم المؤلف بدفع التعويض العادل لصاحب حق الإستغلال المالي وهو الناشر كونه اصبح متضرراً من هذه التعديلات.

اما في الحالة الثانية والتي تتمثل في حق الغير في إجراء التعديل على المصنف كالناشر للمصنف ، فان المبدأ المستقر عليه في هذا المجال انهم ملزمون بطبع وتنفيذ المصنف دون اجراء اي تعديل عليه الا بموافقة المؤلف على الاضافة او الحذف فاذا ما رغب الناشر على سبيل المثال بإدخال اية تعديلات على المصنف فمن الواجب عليه ان يحصل على موافقة المؤلف المسبقة لأنه يعد من الغير الذي لا يملك تعديل مضمون المصنف او شكله^(١). اما فيما يتعلق في الترجمة فيرى إتجاه من الفقه ،^(٢) بأن التعديل فيها لا يشكل اعتداء على حق المؤلف شريطة ان يشير المترجم الى مواقع التغيير وألا يسيء في عمله الى مكانة صاحب المصنفات الادبية ، وهو الموقف الذي اتخذه المشرع الاماراتي صراحة في المادة السادسة من قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة والتي جاء فيها (لا يعد التعديل في مجال الترجمة اعتداء الا اذا غفل المترجم الاشارة الى مواطن الحذف او التغيير او اساء بعمله لمكانة المؤلف).

ث- حق المؤلف في سحب مصنفه من التداول

قد يحدث وهو الغالب في ان ينشر المؤلف مصنفه عن طريق أحد دور النشر تنتقل بموجب العقد المبرم للناشر حقوق استغلال المصنف ، ثم يرى المؤلف ولأسباب ادبية بعدم مطابقة ما هو موجود في المصنف لأرائه وان استمرار تداول المصنف من شأنه ان يسيء الى سمعته أو ان بقاء المصنف

(١) د. نواف كنعان ، المصدر السابق ، ص ١١٤

(٢) د. علي سيد قاسم ، المصدر السابق ، ص ٢٣٤

سيضر بسمعته بين افراد الجمهور او اقرانه من المؤلفين ، فيقرر سحب المصنف من التداول^(١) .

إلا ان ما يميز هذه الصورة على وجه التحديد هو عدم امكانية ممارسة هذا الحق إلا عن طريق المحكمة المختصة التي قد تقرر قيام المؤلف بدفع التعويض العادل الى من الت اليه حقوق الاستغلال المالي - كالناشر مثلا - وذلك في الاجل الذي تحدده المحكمة على ان يتم ذلك قبل الشروع بتنفيذ الحكم بالسحب وإلا زال اثر الحكم .

ويذهب إتجاه فقهي ، ^(٢) إلى أن المؤلف في حالة إتخاذ القرار بعودة المصنف للنشر فان الأولوية تكون للناشر السابق الذي سحب المصنف من بين يديه ، لكي لا يتخذ المؤلف الحق في السحب ستاراً لإعادة التعاقد مع ناشر اخر يعرض عليه قيمة مرتفعة.

وهدف التشريعات التي نصت على هذه الاحكام والاجراءات هو اقامة التوازن بين الحق المقرر للمؤلف وحق من الت اليه حقوق الاستغلال المالي^(٣) .

أما فيما يتعلق بالحقوق الادبية لفناني الاداء فقد خصهم المشرع الاماراتي في المادة ١٦ من القانون المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة والتي جاء فيها "يتمتع فنانو الاداء وخلفهم العام بحق ادبي لا يقبل التقادم او التنازل ، يخولهم ما يلي: ١. الحق في نسبة الاداء اليهم سواء كان الاداء حيا او مسجلاً. ٢. الحق في منع اي تغيير ، او تحريف ، او تشويه او تعديل في ادائهم من شأنه الاضرار بمكانتهم .

وتباشر الوزارة هذا الحق الادبي بعد انقضاء مدة حماية الحقوق المالية المنصوص عليها في هذا القانون بهدف المحافظة على ادائهم بالصورة التي ابدع عليها .

الفرع الثاني: الحقوق المالية للمؤلف

اورد المشرع العراقي في المادة ٧ من قانون حماية حق المؤلف رقم ٣ لسنة ١٩٧١ قائلاً (للمؤلف وحده الحق ... في الانتفاع من مصنفه بأية طريقة مشروعة يختارها ولا يجوز للغير مباشرة هذا الحق دون اذن سابق منه او ممن يؤول اليه هذا الحق)

(٣) د. نواف كنعان ، المصدر السابق ، ص ١١٦

(٤) للتفاصيل انظر د. عبد الرشيد مأمون ، حماية حق المؤلف في إطار المصنفات المختلفة ، دار الثقافة للطبع والنشر ، عمان ، الأردن ، ١٩٩٤ ، ص ٦ .

(٥) انظر : د. نواف كنعان ، المصدر السابق ، ص ١١٨ .

كما اعطى المشرع الاردني للمؤلف الحق في الانتفاع من مصنفه وذلك في المادة ٩ من قانون حماية حق المؤلف رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٢، بقوله (للمؤلف الحق في استغلال مصنفه بأي طريقة يختارها)

أما المشرع الإماراتي فقد اوجز الحقوق المالية للمؤلف بشكل واضح وصريح في القانون المتعلق بحقوق المؤلف حيث منحت المادة ٧ للمؤلف وحده وخلفه من بعده ، او صاحب حق المؤلف أن يرخص باستغلال المصنف ، وبأي وجه من الوجوه ، وخاصة عن طريق النسخ بما في ذلك التحميل او التخزين الالكتروني ، او التمثيل بأية وسيلة ، او البث الاذاعي ، او اعادة البث الاذاعي او الاداء او التوصيل العلني ، او الترجمة ، او التحوير ، او التعديل ، او التأجير ، او الاعارة او النشر بأي طريقة من الطرق بما في ذلك اتاحته عبر اجهزة الحاسب او شبكات المعلومات او شبكات الاتصال وغيرها من الوسائل^(١).

ان تلك النصوص تبين لنا ماهية حق المؤلف الذي اعطى كل صاحب انتاج ذهني حق احتكار واستغلال هذا الانتاج بما يعود عليه من منفعة او ربح مالي وذلك خلال مدة معينة ينقضي هذا الحق بفواتها.

فالحق المالي للمؤلف يقصد به : هو حقه في استغلال مصنفه وذلك بنقله الى الجمهور سواء كان ذلك مباشرة او بطريقة غير مباشرة^(٢).

فالاستغلال نوعان : إستغلال مباشر وإستغلال غير مباشر

أ- الإستغلال المباشر: وهو أن يتم نقل المصنف الى الجمهور بشكل علني وعام ،فالنقل المباشر للمصنف يكون بعرضه على الجمهور عرضا مباشرا من قبل المؤلف او الغير ممن يكون قد تلقى هذا الحق من المؤلف. ويسمى ذلك بحق الاداء العلني وما يهم ليس كيفية نقل المصنف الى الجمهور وانما العلانية في ذلك كالقيام بأداء او تمثيل اي مصنف وعرضه على جمهور المستمعين او المشاهدين الذين لا يكونون جماعة خاصة على ان لا يتجاوز ذلك حدود العرض المنزلي الاعتيادي^(٣).

ب- حق الإستغلال الغير مباشر: ويحصل الاستغلال الغير مباشر من خلال نقل المصنف الى الجمهور بطريق النسخ ، وليس من خلال النسخة الاصلية ،فان لم ينشر المؤلف مصنفه بنفسه ، فقد يختار نشره بواسطة من خلال نسخ نماذج

(١) انظر: المادة (٧) من قانون حماية حقوق المؤلف الإماراتي رقم ٧ لسنة ٢٠٠٢ .

(١) انظر: د.محمد طه بديوي، المصنفات السينماتوغرافية والحقوق الخاصة بمولفها ، مطبعة الاعتماد ، ١٩٥٨، ص٨٦.

(٢) د. اسامة نائل المحيسن، المصدر السابق، ص ١٨٩.

أو صور للمصنف تكون في متناول الجمهور ، اذ يملك اي فرد ان يحصل على نسخه من المصنف (١).
 ت- حق التتبع: يقوم اساس هذا الحق على تمكين المؤلف من الحصول على نسبة من ثمن بيع النسخ الأصلية من مصنفاته الفنية في كل مره يتغير فيها مالك المصنف وذلك من خلال
 تتبع المؤلف لعمليات البيوع العامة لهذه المصنفات واخذ نسبة من ثمن البيع بموجب القانون(٢).

ان مجمل هذه الحقوق المالية هي مؤقتة اذ تستمر طوال حياة المؤلف الى خمسين سنة تحسب ابتداء من السنة الميلادية التي تلي تاريخ وفاة المؤلف ، بعد ذلك يصبح المصنف ملكا للجمهور طبقا للمادة ٢٠ من قانون حماية حق المؤلف العراقي رقم ٣ لسنة ١٩٧١ التي تقرر الحق لورثة المؤلف بتتبع مصنف مورثهم واستغلاله وذلك بالنص : (... تنقضي حقوق الانتفاع المالي المنصوص عليها بمضي خمسة وعشرين سنة على وفاة المؤلف على ان لا تقل مدة الحماية في مجموعها عن خمسين سنة من تاريخ نشر المصنف...).

المطلب الثاني: حقوق الناشر الناشئة عن عقد النشر

وكما ينشئ عقد النشر للمؤلف جملة من الحقوق فهو كذلك ينشئ حقوق للطرف الثاني وهو الناشر وحقوق الناشر هي :

اولا: حق الناشر بتسلمه المصنف من المؤلف في الوقت المحدد

اذا تعاقد الناشر مع المؤلف على نشر مصنف كامل ، او لم يكمل بعد او على انتاج مصنف بناء على طلب الناشر ولحسابه، فان المؤلف يلتزم بأن يسلم للناشر المصنف محل العقد ، وفي الميعاد المتفق عليه في العقد (٣).

فالمصنف هو محل عقد النشر ، وفي حالة وجود لدى المؤلف عدة نسخ من المصنف فلا تثور هنا اشكاليه فان تسليم اي نسخة من المصنف تفي بالغرض ذلك ان الهدف من تسليم المصنف هو ان يستطيع الناشر القيام بنشره عن طريق طبع نسخ عليه ، وان نسخه واحدة كما ذكرنا تكفي للقيام بهذه العملية ، وسواء كانت هذه النسخة اصل المصنف او نسخه طبق الاصل عنه ، وتكون النفقات اللازمة للحصول على نسخة مطابقة للأصل على المؤلف ، الا اذا اتفق الطرفان على خلاف ذلك ، فعند ذلك يتحمل الناشر هذه النفقات ذلك لان عقد النشر لا ينقل ملكية

(٣) د.عبد الحميد المنشاوي ، حماية الملكية الفكرية واحكام الرقابة على المصنفات الفنية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠٠٢، ص٣٨.

(٤) د. اسامة نائل الحسن ، المصدر السابق ، ص ١٨٩.

(١) القاضي حميد حسين علي البياتي ، المصدر السابق ، ص٩٧.

اصل المصنف الى الناشر ، اذ يستطيع المؤلف او ورثته من بعده استرداد اصل المصنف من الناشر بعد انتهاء عملية النشر (١). وان طريقة تسليم المصنف تختلف باختلاف نوع طبيعة المصنف . فإذا كان من المصنفات المكتوبة ، وجب ان تسلّم منه نسخه واضحة ومقروءة وكاملة حتى لو كان ينشر تباعا (٢). واذا كان من المصنفات الصوتية وجب تسليم الناشر نسخه مسجلة منه على شريط كاسيت او اسطوانة او ما شابه . أما اذا كان المصنف من المصنفات الفنية التي تحتاج نشرها عمل قوالب او كليشات لها او ما شابه ذلك من الوسائل التي استجدت نتيجة التطور التقني . ففي هذه الحالة يجب ان يتسلم الناشر المصنف بذاته . اما فيما يتعلق بمكان التسليم فيجب ان يسلم المصنف للناشر في المكان المتفق عليه في العقد ، فان لم يكن هناك مكان متفق عليه في العقد ، وجب تسليمه في مكان وجود المصنف وقت التعاقد ان كان هذا المكان معلوما ، وان لم يكن المكان معلوما وقت التعاقد وجب تسليمه في مكان وجود المدين الذي هو المؤلف في هذه الحالة (٣).

ثانيا: حق الناشر بقيام المؤلف بتصحيح المصنف :

يلتزم المؤلف اتجاه الناشر بقيامه بتصحيح تجارب المصنف ، وتصحيح الاخطاء التي تقع اثناء الطبع وان يتولى انجاز التصحيح دون تأخير في الوقت المناسب ، ثم يعيده بعد ذلك الى الناشر وقد جرت العادة على ان يتولى المؤلف تصحيح تجارب طبع مصنفه في المطبعة وذلك للاطمئنان الى خلوه من الاخطاء والنواقص مالم يكن هنالك اتفاق على خلاف ذلك (٤). وهنالك من يرى ان على المؤلف ان يقدم اصول المصنف (البروفات) خلال مدة محددة ، واذا لم يقدّم المؤلف بهذا الالتزام او يرفض اجراء التصحيحات او لم يقدّم بانجاز هذه التصحيحات خلال مدة محددة فيجوز في هذه الحالة ان يطلب الناشر فسخ العقد دون ان يترتب على ذلك دفع اي مقابل ، اما اذا كانت النسخة الخطية غير مقبولة حتى بعد قيام المؤلف بأجراء التصحيحات ، فيجوز للناشر انتهاء العقد على ان يقوم بدفع جعالة ، مخفضة تقدر عموما بنسبة (٢٥%) من المبلغ المتفق عليه ، كما ان الناشر يلتزم بابداء رأيه بشأن قبول النسخة خلال فترة قصيره نسبيا واذا لم يبدي اي ملاحظه خلال هذه المدة فيعد ذلك قبولا منه للنسخة الخطية (٥).

(٢) د. عبد الرزاق السنهوري ، المصدر السابق ، ص ٣٣٥.

(٣) د. مختار القاضي ، المصدر السابق ، ص ١٠٩.

(١) القاضي حميد حسين علي البياتي ، المصدر السابق ، ص ١٠١.

(٢) د. عصمت عبدالمجيد و د. صبري حمد خاطر، الحماية القانونية للملكية الفكرية ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠١، ص ١٢٤.

(٣) د. نواف كنعان ، المصدر السابق ، ص ١٤١.

وإن كان المؤلف ملتزماً بأجراء التصحيحات لتجاربه مصنفه، إلا أن ليس له أن يضيف إليها تعديلات جوهرية (١) من شأنها الإضرار بمصلحة الناشر أو أن يؤخر إعادة هذه التجارب للناشر عن المدة المعقولة . والتعديلات الجوهرية هي التي تغير من مضمون المصنف وفحواه وأن اجراءها يلحق ضرراً بالناشر . منها تغيير خطة الكتاب أو اضافة بعض الفقرات الطويلة على موضوعه أو تغيير حجم الخط ونمطه بعد صف حروفه أو اضافة بعض الرسومات والخرائط والجداول التوضيحية لموضوعاته وغير ذلك من التعديلات التي يترتب عليها زيادة تكاليف الطباعة ، وهذا يوجب تعويض الناشر عن مثل هذه الاضافات التي تزيد من تكاليف النشر ،، اما التعديلات البسيطة كتغيير شكل الغلاف والوانه وطريقة كتابة الهوامش والمراجع والفهارس وغيرها من التعديلات التي تستهدف اخراج المصنف بشكل جيد ومقبول دون الاضرار بمصلحة الناشر (٢).

وثمة تساؤل يثار حول معيار التمييز بين التعديلات الجوهرية للمصنف والتعديلات غير الجوهرية لأن تنفيذ هذا الالتزام تكتنفه صعوبة في تحديد فيما اذا كانت التعديلات التي يطلب المؤلف ادخالها على المصنف اثناء تصحيحه للتجارب جوهرية ام لا، كما ان الذي يعده المؤلف جوهرياً ، قد لا يكون كذلك عند الناشر، فتغيير نهاية قصة من نهاية مأساوية الى سعيدة او تغيير قناعة مؤلف ما تجاه نظام سياسي او اقتصادي معين ، يعد تغييراً جوهرياً في مضمون المصنف قد يترتب عليه ضرر باستغلال الناشر لهذا المصنف ، لذلك فإن مثل هذه التعديلات يجب ان تكون مقيدة بشروط منها أن لا يترتب عليها تغيير الهدف الاصلي او الطابع العام للمصنف . كما يجب ان لا يترتب على ذلك مصروفات اضافية يتكبدها الناشر (٣) واذا ما ترتب على التصحيحات تكاليف باهظة بالنسبة للناشر فعلى المؤلف ان يلتزم بدفعها مالم يكن هناك اتفاق على خلاف ذلك . اما اذا قام المؤلف بسحب المصنف من التداول ، فيتعين عليه تعويض الناشر عما يلحقه من خسارة ، كما ان المؤلف اذا رغب في طرح المصنف مرة اخرى في السوق ، فإنه يجب ان يعطي الكتاب للناشر نفسه اذا اراد الناشر ذلك (٤).

(٤) وهناك من يذهب الى ان للمؤلف الحق في ادخال التعديلات ما يلزم من تعديلات على مصنفه سواء بالحذف او بالاضافة وسواء كان هذا التعديل جوهرياً او ثانوياً وذلك حسب تقديره وطبقاً لمجريات الظروف التي تم فيها النشر . انظر الدكتور مصطفى الجمال و د. نبيل ابراهيم سعد ، النظرية العامة للقانون ، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان ٢٠٠٢ ، ص ٥١٦ .

(١) د. محمد ابو بكر ، المصدر السابق ، ص ٢٩ . ود. نواف كنعان ، المصدر السابق ، ص ١٤١-١٤٢ .
(٢) د. عصمت عبدالمجيد و د. صبري حمد خاطر ، المصدر السابق ، ص ١٢٤ . ود. محمد ابو بكر . المصدر السابق ، ص ٢٩ .

(٣) د. محمد ابو بكر ، مصدر سابق ، ص ٢٩ .

اما بالنسبة الى الاخطاء المطبعية فتكون على نفقة الناشر لأنها لم تقع بخطأ المؤلف^(١).

ثالثا : ويعتبر من حقوق الناشر التزام المؤلف بعدم قيامه بنشر المصنف سواء كان ذلك بنفسه او بواسطة ناشر اخر قبل مضي مدة العقد المبرم بين المؤلف والناشر :

فليس للمؤلف حق طبع مصنفه الذي تعاقد مع الناشر على نشره او اعادة طبعه او حتى استغلاله بأية طريقة ، ذلك لان مثل هذا الاستغلال من قبل المؤلف لمصنفه الذي تصرف فيه للناشر ينطوي على تعطيل لحقوق الاستغلال التي الت للناشر بموجب عقد النشر ويشمل هذا الالتزام ايضا امتناع المؤلف عن التصرف مرة اخرى في حقوق النشر لناشر ثان بعد اتفائه مع الناشر الاول (٢)، إلا ان تقدير مثل هذا الوضع يتطلب تحديد ما اذا كان السبب في تصرف المؤلف اهمال الناشر الاول او مخالفته لشروط العقد ، او ان المؤلف سيء النية ويريد الحصول بعد ابرامه عقد النشر مع الناشر الاول على شروط وامتيازات افضل من خلال التصرف في حقوق النشر الى ناشر اخر . وهكذا يرجع في تقدير ذلك الى اثبات سوء النية لدى طرفي العقد.

رابعا : حق الناشر في الاستغلال الهادئ للمصنف وضمن عدم التعرض:

يلتزم المؤلف بضمان عدم التعرض سواء كان صادرا من الغير ام من المؤلف نفسه فلا يجوز للمؤلف ان يقوم بعمل شخصي يتعارض مع حق الناشر في استغلال المصنف ، وفي حالة صدور هكذا تعرض يحكم عليه بالامتناع والكف عن التعرض والتعويض ان كان له مقتضى . ويشمل الالتزام بالضمان ان يرد المؤلف على الناشر ادعاء الغير بان العمل الفني او الادبي محل النشر مسروق كله او بعضه ، او انه يتضمن قذفا او انتهاكا لحرمة اسرار الغير مما يوجب المسؤولية ، فاذا لم يستطع المؤلف دفع ادعاء الغير ، كان للناشر ان يرجع عليه بالضمان طبقا للقواعد المقررة في المسؤولية العقدية (٣)، وقد اكدت هذا الالتزام المادة ٣٨ من قانون حماية حق المؤلف العراقي بقولها (على المؤلف ان يمتنع عن أي عمل من شأنه تعطيل استعمال الحق المتصرف فيه).

(٤) د. الازهر محمد ، حقوق المؤلف في القانون المغربي ، دار النشر المغربية ، المغرب ، ١٩٩٤ ، ص ٢٦١-٢٦٢.

(٥) د. عصمت عبدالمجيد و د. صبري حمد خاطر ، مصدر سابق ، ص ١٢٤.

(١) د. عبد الرزاق السنهوري ، الوسيط ، ج٧ ، المصدر السابق ، ص ٣٣٨ . د. غني حسون طه ، الوجيز في العقود المسماة ، عقد البيع ، ج١ ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٧٠ ، ص ٢٧٣ وما بعدها.

خامساً: حق الناشر بضمان عدم وجود حقوق على المصنف لطرف ثالث :
 من حق الناشر ان يضمن له المؤلف عدم وجود حق لطرف ثالث على المصنف يتعارض مع حقه ، فقد يتفق المؤلف مع ناشر يتنازل له عن حقوق النشر ، ثم يجد بعد ذلك ناشر اخر يتنازل له عن الحقوق ذاتها فمن هو الناشر الاول بالرعاية ؟ هنا يجب ان نميز بين حالتين : الاولى اذا كان تصرف المؤلف في حقوق النشر للمرة الثانية ناشئاً عن اهمال الناشر ، كعدم قيامه بنشر المصنف على الوجه المتفق عليه في العقد وهنا للمؤلف ان يتصرف بحقوق النشر مره اخرى دون ان يسأل عن ذلك . والثانية : ان يكون تصرف المؤلف ناشئاً عن غش ، بمعنى ان المؤلف بعد ان تصرف في حقوق النشر للمرة الاولى وجد ناشر اخر يعرض نشر المصنف بشروط افضل وهنا نميز ايضا بين فرضين : الاول : ان يكون الناشر الثاني سيء النية وفي هذه الحالة يكون العقد المبرم بين المؤلف والناشر الثاني باطلا ، فأن كان قد فرغ من تأليف مصنفه واحتفظ به الناشر الثاني ارغم على تسليمه للناشر الاول . والفرض الثاني اذا كان الناشر الثاني حسن النية فأن تصرف المؤلف للمرة الثانية يكون باطلا متى كان العقد السابق ثابت التاريخ ، وذلك ان المؤلف قد تصرف في حقوق النشر فلم يعد من حقه ان يتنازل عن حقوق لم تعد له (١).

الخاتمة

ونحن نصل الى نهاية المطاف في بحثنا الموسوم **(توازن الحقوق الناشئة عن عقد النشر)** نسجل اهم النتائج التي توصلنا اليها والتي تم ذكر معظمها في ثنايا البحث ، لذا سنقتصر على إدراج اهمها . وكذلك تقدمنا بجملة من التوصيات نتمنى ان تكون جديرة بالاهتمام :

اولاً : النتائج

١. لم ينظم المشرع العراقي عقد النشر بأحكام تفصيلية بل جاءت أحكامه متفرقة ومتناثرة بين مواد قانون حماية حق المؤلف ، لذلك اعتمدنا في دراسة هذه الاثار على ما جاء في القوانين العربية اضافة الى قانون حماية حق المؤلف العراقي.
٢. اتضح لنا ان عدم تنظيم احكام عقد النشر بقواعد خاصة قد اثار الخلاف حول تحديد طبيعة هذا العقد فقد تم تشبيهه بعض الأحيان بعقد المقاوله ، و احيانا اخرى بعقد البيع او عقد العمل إلا انه تبين لنا من خلال البحث ان لعقد النشر طبيعة خاصة ووجودا متميزا عن سائر انواع العقود المسماة ، وذلك بسبب خصوصية طبيعة حق المؤلف الذي يستمد من عقد النشر بوجود الحق

الادبي للمؤلف الى جانب الحق المالي المتعاقد عليه ، اذ ان الحق الادبي الذي لم يكن محلا للتعاقد يهيمن دائما على الحق المالي المتعاقد عليه ، بحيث يصبح عقد النشر محكوما به سواء من حيث تكوينه ام من حيث انتاج اثاره . وقد لاحظنا في هذا الشأن ان الحق الادبي للمؤلف يمكنه من الامتناع عن تسليم مصنفه للناشر رغم التزامه بتسليم المصنف حيث يعتبر حق من حقوق الناشر في هذا العقد، كما ان هذا الحق يمنح المؤلف الحق في ادخال التعديلات على مصنفه رغم تسليمه المصنف الى الناشر ومباشرة هذا الاخير بطبع المصنف . كل هذه الخصوصيات في عقد النشر لا نجدها في اي عقد اخر. لذا فأن الطبيعة الخاصة لعقد النشر ، كانت مبررا كافيا لتنظيم احكام هذا العقد بقواعد خاصة .

٣. يلتزم المؤلف بتصحيح اصول المصنف في الوقت المناسب ثم يعيده الى الناشر و في الوقت نفسه يلتزم الناشر بعدم اجراء أي تعديل على المصنف بدون موافقة المؤلف ، إلا اذا كانت الاخطاء قد وقعت اثناء الطبع ، فلا مانع من قيام الناشر بتصحيحها ، كما لا يجوز للمؤلف ادخال تعديلات جوهرية على مصنفه تؤدي الى تغيير الطابع العام للمصنف ، وفي حالة اجرائها يلتزم المؤلف بتعويض الناشر عن مثل هذه الاضافات التي تزيد من تكاليف النشر .

٤. لا يجوز للمؤلف التصرف بكل انتاجه الفكري المستقبلي لان ذلك يتنافى مع القواعد العامة في القانون المدني التي تقضي بوجود تعيين المحل تعيينا نافيا للجهالة والغرر وكذلك لان هذا التصرف يثقل كاهل المؤلف بالتزامات قد لا يستطيع الوفاء بها ، الا ان ذلك لا يمنع من قيام المؤلف بالتصرف ببعض انتاجه الفكري المستقبلي اذا استطاع تحديد هذا الانتاج تحديدا نافيا للجهالة .

ثانياً : التوصيات

١. نوصي بمشرعنا العراقي ان ينظم احكام عقد النشر بشكل تفصيلي أسوة ببعض القوانين العربية.
٢. أن ينص المشرع على الاخذ بطريقة المقابل النسبي لاحتساب اجر المؤلف لما تحققه هذه الطريق من عدالة وعدم غبن للمؤلف .
٣. أن ينص المشرع على حق المؤلف بالمطالبة بنسبة من الارباح الناتجة عن استغلال المصنف زيادة على النسبة المتفق عليها في عقد النشر اذا تبين فيما بعد ان الاتفاق كان مجحفا لحق المؤلف او اصبح كذلك لظروف طرأت عليه .
٤. إن يحدد القانون جهة مختصة تقوم بتحديد سعر نسخ المصنف كأن تكون جمعية تهتم بشؤون المؤلفين او اي تجمع يعني بذلك الشأن ،لما لهذا التحديد من اهمية في رواج المصنف وانتشاره ، لان تحديد سعر مرتفع لنسخ المصنف يؤدي الى

الاحجام عن طلبها وتحديد سعر منخفض يؤدي الى الاحجام عن طلبها وتحديد سعر منخفض للنسخة يؤدي الى الاعتقاد بقلّة القيمة العلمية للمصنف وإلى تشويه سمعه المؤلف.

المصادر

أولا / الكتب :

- ١ - د. ادوارد عيد ، حقوق المؤلف والحقوق المجاورة ، ط١ ، منشورات زين الحقوقية ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠١ .
- ٢ - د. الأزهر محمد ، حقوق المؤلف في القانون المغربي ، دار النشر المغربية ، المغرب ، ١٩٩٤ .
- ٣ - د. اسامة نائل المحيسن ، الوجيز في حقوق الملكية الفكرية ، ط١ ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠١١ .
- ٤ - د. باسم محمد صالح ، القانون التجاري ، القسم الأول ، مطبوعة على الرونيو على نفقة جامعة بغداد لأغراض مجانية التعليم . ١٩٨٦ - ١٩٨٧ .
- ٥ - د. جعفر محمد جواد الفضلي ، الوجيز في العقود المسماة (البيع ، الإيجار ، المقاوله) ، ط٢ ، دار أبن الأثير للطباعة والنشر ، الموصل ، ٢٠٠٥ .
- ٦ - د. عبد الرزاق السنهوري ، الوسيط في شرح القانون المدني ، ج ٧ - ج ٨ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٧ .
- ٧ - د. سليمان مرقس ، نظرية العقد ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٥٦ .
- ٨ - د. عبد الحميد المنشاوي ، حق المؤلف واحكام الرقابة على المصنفات ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، ١٩٩٤ .
- ٩ - د. عبد الرشيد مأمون ، حماية حق المؤلف في إطار المصنفات المشتركة ، دار الثقافة للطبع والنشر ، عمان ، الأردن ، ١٩٩٤ .
- ١٠ - د. عصمت عبدالمجيد ود. صبري حمد خاطر ، الحماية القانونية للملكية الفكرية ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠١ .
- ١١ - د. علي سيد قاسم ، حقوق الملكية الفكرية في قانون دولة الإمارات العربية المتحدة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٩ .
- ١٢ - د. غني حسون طه ، الوجيز في العقود المسماة ، ج١ ، عقد البيع ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٧٠ .
- ١٣ - د. كمال قاسم ثروت ، الوجيز في شرح احكام عقد المقاوله ، ج٢ ، مطبعة اوفسيت الوسام ، بغداد ، ١٩٧٦ .
- ١٤ - د. محمد خليل يوسف ابو بكر ، حق المؤلف في القانون ، دراسة مقارنة ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت - لبنان ، ٢٠٠٨ .
- ١٥ - د. محمد طه بديوي ، المصنفات السينماتوغرافية والحقوق الخاصة بمولفيها ، مطبعة الإعتقاد ، ١٩٥٨ .
- ١٦ - د. محمد كامل مرسي ، شرح القانون المدني الجديد ، العقود المسماة ، ج٤ ، دار النشر للجامعات المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٣ .
- ١٧ - د. مختار القاضي ، حق المؤلف ، ج١ ، دون مكان وسنة طبع .
- ١٨ - د. مصطفى الجمال و د. نبيل ابراهيم سعد ، النظرية العامة للقانون ، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان ، ٢٠٠٢ .
- ١٩ - د. نعيم مغنغب ، الملكية الأدبية والفنية والحقوق المجاورة ، ط١ ، دار الأمل ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٠ .
- ٢٠ - د. نواف كنعان ، حق المؤلف (النماذج المعاصرة لحق المؤلف ووسائل حمايته) ، ط٣ ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٤ .

ثانياً : البحوث

القاضي حميد حسين علي البياتي ، عقد النشر في مشروع القانون المدني العراقي الجديد ، بحث مقدم إلى المعهد القضائي ، بغداد ، ١٩٨٦ .

ثالثاً : القوانين

١ - القوانين العراقية

أ- القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١

ب- قانون حماية حق المؤلف رقم ٣ لسنة ١٩٧١

ج - قانون التجارة العراقي رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٤

٢ - القوانين العربية

أ- القانون المدني الأردني رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٦

ب قانون حماية المؤلف الأردني رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٢

ج قانون العمل الأردني رقم ٤٦ لسنة ١٩٩٦

د - قانون حماية الملكية الأدبية والفنية اللبناني رقم ٧٥ لسنة ١٩٩٩

و - قانون حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة الإماراتي رقم ٧ لسنة ٢٠٠٢

٣ - القوانين الأجنبية

القانون الفرنسي للملكية الأدبية والفنية المعدل رقم ٥٩٧ لعام ١٩٩٢ .